



صفاء الهاشم ود. عودة الرويعي



هند الصبيح وخلييل الصالح



عمر الطبطبائي والحميدي السبيعي



د. جنان بوشهري

# المجلس يقر المداولة الأولى لقانون إنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان



خالد العتيبي والشيخ د. باسل الصباح ود. فهد العفاسي وبخيت الرشيد و هند الصبيح وحمد الهرشاني



الشيخ خالد الجراح وعسكر العنزى



الشيخ صباح الخالد وعلي الدقباسي

صار له 13 سنة أقر هذه الأرض للبيوت منخفضة التكلفة، هناك 3 مؤتمرات للمناخين بالمليارات لسورية والعراق، فما بالك ببيوت شعبية يقطنها من يخدم في الجيش والشرطة يعيشون فيها منذ أكثر من 40 سنة بدون بيوت (كيري) ويغطونها، لا بد من حل بدلا من المليارات التي تترعون بها للخارج.

● الحميدي السبيعي (رئيس اللجنة): لم يكن لدينا وقت لمناقشة الاقتراحات بالتعديل الجديدة لأننا عقدنا الاجتماع على هامش الجلسة، فلا يمكن أن يكون رأي الحكومة موجودا. وتلا الأمين العام طلبا لسحب تقرير اللجنة بشأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان لتضمن تعديلات أخرى مقدمة ولم تضمن في التقرير.

● نايف المراد (رئيس الجلسة): هل يوافق المجلس على سحب التقرير؟

16 من 41 عدم موافقة

● الحميدي السبيعي يتلو التعديل على المادة الرابعة، يصدر تعيين رئيس وأعضاء الديوان بمرسوم أميري بناء على ترشيح مجلس الوزراء بدلا من مجلس الأمة لمدة 4 سنوات لمدة واحدة.

24 من 40 موافقة

● هل يوافق على مشروع القانون من حيث المبدأ؟

23 من 41 موافقة

● جري التصويت على التعديل وكانت النتيجة

23 من 39 موافقة

● جري التصويت على المداولة الأولى وكانت النتيجة

30 من 46 موافقة

● موافقة على المداولة الأولى

● جري التصويت على المداولة الثانية

● حمدان العازمي: أتمنى تاجيله حتى نسمع رأي الحكومة.

● المراد: الموافق على المداولة الثانية يرفع إيد

25 من 45 موافقة

● تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لعام 2017

● انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير لجنة الداخلية والدفاع بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لعام 2017

● وتلا الأمين العام طلبا بموافقة المجلس على تكليف اللجنة التشريعية بالتحضير للتقرير

● للتقرير التالية في مدة شهر

1 - تعديل 1960/16 قانون الجزاء

**ثوبل مرة في الكويت**  
**شاهد الصفحة**  
**بتقنية الواقع المعزز**

**حمل تطبيق Zappar**

**الكندري: لا بد أن تتبع هيئة مكافحة الفساد مجلس الأمة**

**السنطي: جوهر القانون هو كيفية اختيار مجلس إدارته وليس من يرشحهم**

**الدمخي: مبادئ باريس تشترط ألا يكون الديوان تحت سلطة الحكومة**

**الفضالة: لا بد من تحويل المادة 151 إلى المحكمة الدستورية لتفسيرها**

جمعان الحريش حول البيوت الشعبية فعلا يجب أن ننتخب لها ونلتفت لهذه البيوت المتهاككة التي يعاني أهلها من الأوبئة.

أقرنا في المجلس البلدي في 2005 أرضا للبيوت منخفضة التكاليف ومنذ ذلك الوقت لم تحرك الحكومة ساكنا، وكثير منهم يعيشون فيها وهم كويتيون وبدون وخليجيون، المجلس

أن نوقف وقفة متجردة لإصلاح أخطائنا لكن الاستشهاد بالمنظمات الدولية فالكويت صفحتها ناصعة باذن الله وموافقنا في الحريات مشهودة وهي غير موجودة في كثير من الدول.

المادة 74 من الدستور تقول إن عبد الله الرومي: أمس طرح رأيا

الأمير يعين الموظفين المدنيين في الدولة، فستكون هناك مخالفة.

● عسكر العنزى: ما أثاره الأخ

على القانون الأصلي، ولذلك من المستغرب أن توافق على التعديل الجديد، النظام السياسي الأمريكي به الفصل التام بين السلطات وحتى أعضاء المحكمة العليا يختارهم الرئيس ويعرضهم على الكونغرس.

● عبد الله الرومي: أمس طرح رأيا دستوريا وكنت أتمنى أن تطرح آراء

دستورية معارضة لرأيي، لنا أخطاء علينا إصلاحها ولكي نصلحها يجب

بحسن نية، وأنا أتبنى رأيا لرفع هذا التقرير بسبب غياب رأي الحكومة، ورفضى للتعديل بسبب ألا القوانين يجب أن تكون دستورية واستغرب من هذا التعديل، كما أنني أسجل تحفظي على تأخر الحكومة

● بلماثة، لكن الواجب هو تنفيذ القانون ثم نقدم التعديلات، الحكومة مقصرة وأحملها ذلك

● أسامة الشاهين: النقاشات كلها

باللجان ولكن بوجود قرار في الحفاظ على حقوق الإنسان، هناك تقرير من لجنة حقوق الإنسان عن السجون وأحد مقدمي القانون كنت أنا وأحد مقدمي التعديل اليوم، من ناحية التطبيق العملي فالحكومة

ستحتاج وفق الترتيبات كالعادة، ورأيت نوابا يقدمون أسماء للوزير كلهم ليس لديهم أي صلة بحقوق الإنسان فلتذهب إلى المحكمة الدستورية ونقل الحديث أمام

الجهات المستقلة أو نفتحها، أو يتم انتخاب أعضاء المجلس إذا كنا نريد أن نبتعد عن المحاصصة

والترشيحات، الاستجواب كامل على تعيين وزير بالترشيحات.

● لدينا هيئة مكافحة الفساد لا بد أن تكون تابعة لمجلس الأمة.

● حسن نصطدم بنشبهات دستورية.

● خالد السنطي: هذا الديوان ضرورة ملحة ومطلب وطني من الطراز الأول حقوق الإنسان درجة تاج الأوطان وننتقل اليوم من ثوابت واسعة إلى حقوق الإنسان

هو مبدأ دستوري وبشري ومبدأ أقرته الأديان السماوية وغير السماوية وهو مطلب أممي الغريب

أن يتم النقاش على مسألة التعديل مادة واحدة وهي من يختار رئيس للديوان هل المجلس أم الحكومة، الموضوع أبعد من هذا الخلاف، فالجوهر أن الاختيار والترشيح

يكون صحيحا، فما الاستنفاذ من تعيين شخص من الحكومة أو المجلس وهذا الشخص ينتهك حقوق الإنسان.

لا بد أن نلزم ونلتزم باختيار شخصية حقوقية ملتزمة دستوريا معروفة ومحترمة دوليا لتشغل هذا المنصب، أما مسألة من يختار في هذه ليست جوهرية.

حقوق الإنسان في لغة العصر فكثير من الاجتماعات الدولية تنظر إلى ديوان الحقوق الإنسان من حيث سلوكيات من يشغل هذا المنصب

وهل له سجل ناصع البياض أم لا. أما أن يتم الخلاف بعد أكثر من سنتين، هناك اختيارات من الحكومة غير صحيحة على مثال

جمعيات النفع العام.

● عادل الدمخي: مجلس الوزراء يختار الأسماء الخاصة بديوان حقوق الإنسان ثم تعرض على مجلس الأمة وله أن يوافق أم لا.

هذا هو الهدف، تحدثت أمس على ملاحظات مجلس حقوق الإنسان على الكويت واتفاقية منع التعذيب، نوهت أن تضمن الدولة استقلالية

مؤسسة حقوق الإنسان، مبادئ باريس تشترط أن الديوان يجب ألا يكون تحت سلطة الحكومة، يجب علينا ألا نحجم الأمر، رقابة مجلس الأمة على اختيار مجلس الوزراء، إذا كان لدى الحكومة اختلاف أو اعتراض فلتنذهب للمحكمة

الدستورية.



الشيخ صباح الخالد والشيخ خالد الجراح وم. عادل الخرافي وسعود الشويهر ود. عادل النمخي



الرئيس الغانم وعادل الصرعاوي وحسين زيات وحسين نيازي

## رئيس مجلس الأمة استقبل رئيس مكتب المدقق العام في جمهورية المالديف.. وهنا ناميبييا بالعيد الوطني

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة عادل الصرعاوي يرافقه رئيس مكتب المدقق العام بجمهورية المالديف الصديقه حسين زيات. وضم وفد مكتب التدقيق المالديفي مساعدي المدقق العام حسين

نيازي وإبراهيم إيمان ومدير مكتب المدقق العام أحمد نزار. من جانب آخر، بعث الرئيس الغانم ببرقيات تهنئة إلى كل من رئيس مجلس الأمة في جمهورية ناميبييا بيتر كاتيايفي ورئيسة مجلس الدولة مارغريت منساه ويلييامز، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

## المرداس: قانون العمل الخيري الجديد يتعارض مع قيمنا الإنسانية وسأبني حملة لرفضه

مخالفات مبهولة لم تتجرا الوزارة على نكرها في الإعلام. وأشار إلى أن الوزارة تقوم بإعطاء عناوين عامة فقط لبيوت القارئ أن هذه الجمعيات أجرت بحق أبناء الشعب الكويتي ثم تتفاخر بأنها كسبت القضايا المطروحة لدى القضاء. وتمنى المراد من الوزارة أن تبين بالأدلة كسبها للقضايا وأسباب حل الجمعيات مع توضيح وضعهم القانوني في القضاء الكويتي. وأشار المراد إلى أن حل الجمعيات المجتمعي المدني غير مقبول بغض النظر عن أعمالها وممارساتها إلا من خلال الوسائل القانونية والقضائية السليمة. وأكد أن هناك تعسفا قائما للوزارة بتبنيها قانون العمل الخيري الجديد، معتبرا أنه سيكون وصمة عام على جبين بلد الإنسانية بما يحمل من مواد لا تمت للعمل الخيري بصله. وقال إنه سسيستخدم

مخالفات مبهولة لم تتجرا الوزارة على نكرها في الإعلام. وأشار إلى أن الوزارة تقوم بإعطاء عناوين عامة فقط لبيوت القارئ أن هذه الجمعيات أجرت بحق أبناء الشعب الكويتي ثم تتفاخر بأنها كسبت القضايا المطروحة لدى القضاء. وتمنى المراد من الوزارة أن تبين بالأدلة كسبها للقضايا وأسباب حل الجمعيات مع توضيح وضعهم القانوني في القضاء الكويتي. وأشار المراد إلى أن حل الجمعيات المجتمعي المدني غير مقبول بغض النظر عن أعمالها وممارساتها إلا من خلال الوسائل القانونية والقضائية السليمة. وأكد أن هناك تعسفا قائما للوزارة بتبنيها قانون العمل الخيري الجديد، معتبرا أنه سيكون وصمة عام على جبين بلد الإنسانية بما يحمل من مواد لا تمت للعمل الخيري بصله. وقال إنه سسيستخدم

مخالفات مبهولة لم تتجرا الوزارة على نكرها في الإعلام. وأشار إلى أن الوزارة تقوم بإعطاء عناوين عامة فقط لبيوت القارئ أن هذه الجمعيات أجرت بحق أبناء الشعب الكويتي ثم تتفاخر بأنها كسبت القضايا المطروحة لدى القضاء. وتمنى المراد من الوزارة أن تبين بالأدلة كسبها للقضايا وأسباب حل الجمعيات مع توضيح وضعهم القانوني في القضاء الكويتي. وأشار المراد إلى أن حل الجمعيات المجتمعي المدني غير مقبول بغض النظر عن أعمالها وممارساتها إلا من خلال الوسائل القانونية والقضائية السليمة. وأكد أن هناك تعسفا قائما للوزارة بتبنيها قانون العمل الخيري الجديد، معتبرا أنه سيكون وصمة عام على جبين بلد الإنسانية بما يحمل من مواد لا تمت للعمل الخيري بصله. وقال إنه سسيستخدم

مخالفات مبهولة لم تتجرا الوزارة على نكرها في الإعلام. وأشار إلى أن الوزارة تقوم بإعطاء عناوين عامة فقط لبيوت القارئ أن هذه الجمعيات أجرت بحق أبناء الشعب الكويتي ثم تتفاخر بأنها كسبت القضايا المطروحة لدى القضاء. وتمنى المراد من الوزارة أن تبين بالأدلة كسبها للقضايا وأسباب حل الجمعيات مع توضيح وضعهم القانوني في القضاء الكويتي. وأشار المراد إلى أن حل الجمعيات المجتمعي المدني غير مقبول بغض النظر عن أعمالها وممارساتها إلا من خلال الوسائل القانونية والقضائية السليمة. وأكد أن هناك تعسفا قائما للوزارة بتبنيها قانون العمل الخيري الجديد، معتبرا أنه سيكون وصمة عام على جبين بلد الإنسانية بما يحمل من مواد لا تمت للعمل الخيري بصله. وقال إنه سسيستخدم



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

## سيوجه 28 سؤالاً عن تشكيل فرق عمل لمتابعة تنفيذ التوصيات ووضع إطار زمني للعمل عليها

### عمر الطبطبائي يطالب «التشريعية» بإنهاء «المرئي والمسموع» و«الجررائم الإلكترونية» و«المطبوعات» و«الجزاء»

وأكد الطبطبائي أنه بعد إعداد التقرير سنطلب الجلسة الخاصة وستنسيق مع رئيس مجلس الأمة والنواب ورئيس مجلس الوزراء والحكومة كوننا فريقا واحدا لإقرار هذه التعديلات ولا فسيفسون لنا تصرف آخر.

وأن الدور اليوم على المواطن أن يراقب نواب الأمة ويضع أعضاء اللجنة التشريعية تحت «الرادار» لمعرفة من يحضر ومن يتغيب.

وأشار الطبطبائي إلى أن هذا الشهر من الممكن أن ينتهي دون أن تمنحنا اللجنة التشريعية تقريرها بسبب فقد التصاب. وقال: أننا نطالب اللجنة التشريعية «للانتهاء من التقرير وإنجاز التقارير الأخرى الموجودة لديهم، مشيرنا إلى أن هناك أكثر من 521 اقتراحا بقانون بالجنة.

ولفت إلى أن قوانين الحريات اليوم تمس جميع المواطنين وأن الدوائن ستدور، مطالبا المرادين بتجهيز حملة على النواب الذين لا يحضرون للجان.

أقسما عليها، لافتا إلى عقده لقاءات مع المختصين لمدة شهرين، وتم إقرار 4 قوانين هي المرئي والمسموع والجررائم الإلكترونية والمطبوعات والنشر والجزاء.

وأضاف: تم التعديل على القوانين وتقديمها مع عدد من النواب، وكان المفترض أن نطلب جلسة خاصة، وأكدنا ضرورة الذهاب للجنة التشريعية لوضع تقريرها ثم عقد الجلسة الخاصة لإقرار التعديلات على القوانين.

ولفت الطبطبائي إلى أن النائب نايف المراد عندما كان رئيس الجلسة وموقع على هذه التعديلات معنا قلنا له طلبا وفق اللوائح وتم التصويت وتكليف اللجنة التشريعية لوضع تقريرها النهائي خلال شهر. وأضاف أننا نقوم بدورنا ككتاب للأمة

في آخر 3 أيام سن المهلة حملت في 10 كراتين ضمت 8 آلاف ورقة. وأشار إلى أنه التقى في لجنة المال ببعض أعضائها ومستشاريها وموظفيها في العطلة الأسبوعية وقرأنا الثمانية آلاف الفيدوي الذي يدعي فيه المفوض أنه حمى

ساعة الهيئة من نواب مجلس الأمة. وأكد الطبطبائي أن الكويت كانت رائدة في مجال الحريات، وآباءنا المؤسسون ضحوا بحياتهم لأجل أن يضعوا لنا الدستور الذي يكفل حريتنا، معتبرا أن البيض تعود على أساليب قديمة بالعمل وهو الكلام فقط.

وأشار إلى أننا نعمل وفق الطريقة الصحيحة ووفق اللوائح والقوانين التي

وأشار الطبطبائي إلى أنه حين تم التحقيق مع هيئة أسواق المال خرج أحد المفوضين في حقله، وادعى أنه قام بحماية موظفي هيئة أسواق المال من نواب مجلس الأمة، مستغربا كذب المفوض وأنه لا شيء عليهم وأن التقرير تم حفظه.

وقال الطبطبائي أنه إذا تم حفظ التقرير فذلك ليس معناه أنه لا شيء على الهيئة، لافتا إلى أن التقرير وصله من وزير التجارة والصناعة خالد الروضان وسيرجع له في قادم الأيام وسيعرض الفيدوي الذي يوضح تعامل لجنة التحقيق بمهنية.

وأشار الطبطبائي إلى أن أسئلة البرلمان لم يتم الرد عليها وهذا ما اضطره لطلب لجنة تحقيق وتم منحهم شهرين للرد عليها وأنه حصل على الأجوبة المطلوبة

التقارير للحكومة ثم وضعها بالأدراج أو يتم العمل بالتوصيات، معتبرا أن الجانب الحقيقي يكمن في رقابة النائب على الحكومة.

وقال الطبطبائي: تمت إحالة 28 تقريرا للحكومة باختلاف الوزارات، مضيفا أنه من منطلق دوره البرلماني سيوجه 28 سؤالاً برلمانيا إلى الوزير المختص عن الإجراءات التي تمت بهذا الشأن وهل تم تشكيل فرق عمل لمتابعة تنفيذ التوصيات

وضع إطار زمني للعمل عليها. وتابع الطبطبائي: لا نريد أن نخفي أخطاء السابقين وسنراقب حتى بعد انتهاء اللجنة من إعداد تقريرها، معتبرا أن هذا سيوضح صدق الوزراء في الإصلاح ومحاربة الفساد أو التغطية عليه.

طالب النائب عمر الطبطبائي الشعب الكويتي بضرورة مراقبة أعضاء اللجنة التشريعية في حضورهم وغيابهم للانتهاء من إعداد التقرير عن تعديلات القوانين الأربعة وهي «المرئي والمسموع والجررائم الإلكترونية والمطبوعات والنشر والجزاء».

وقال الطبطبائي في تصريح صحفي بالمرکز الاعلامي لمجلس الأمة إن بعض اللجان في دور الانعقاد الماضي كلفت بعمل تحقيقات معينة، مضيفا: جرى التعرف

نتنهي اللجنة من صياغة تقريرها ويتم التصويت عليه في قاعة عبدالله السالم وتحال للحكومة.

وتسأل الطبطبائي عما يحدث بعد انتهاء التحقيق هل هو إرضاء الضمير أمام الناس بتشكيل لجنة تحقيق وإحالة

**لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام**  
**QR كود أو**